www.althawranews.net

في ظل غياب وسائل السلامة والصيانة الدورية

ناقلات الغاز..شبح يهدد المارة

الثورة/ معاذ القرشي

ناقلات الغاز رغم خطورة المواد السريعة الاشتعال التي تحملها وقدرتها على التسبب في كارثة لا قدر الله ..إلا أنها تظل تشارك المواطن الطريق حتى في أوقات الاختناقات المرورية، وتذمر المواطنين لمرور هذه الشاحنات في أوقات الذروة .. فهناك أمر غير مقبول ويشكل خطراً إضافياً على سلامة المارة وهو غياب وسائل السلامة والأمان في هذه الناقلات وعدم إخضاعها لصيانة دورية قبل كل عملية نقل.

في الصورة ما يوضح هذه المخاوف لقاطرة في شارع المطار جولة الجمنة انفصلت حمولة الغاز إلى الطريق عن جسد القاطرة بسبب الإهمال وعدم الصيانة .. والقيام بحملات تفتيش عن مدى الالتزام بتوفير وسائل السلامة والأمان والصيانة لها من قبل شرطة السير أمر في غاية الأهمية حتى لا نكون على موعد مع كارثة بسبب ناقلات الغاز يذهب ضحيتها الكثيرين.

الداخلية: ضبط 62 شخصاً بصناعة الخمور العام الماضي

• الثورة / وائل شرحة

كشفت وزارة الداخلية عن أن عدد من الأشخاص تم ضبطهم بصناعة الخمور المحرمة العام الماضي الذين بلغوا (65) شخصاً بينما هناك ثلاثة آخرون ما يزالون رهن متابعة الأجهزة الأمنية.

وأشار تقرير إحصائي صادر عن وزارة الداخلية إلى أن عدد جرائم صنع الخمر قد بلغت العام المنصرم (31) جريمة تم ضبطها جميعاً وأنها ارتفعت العام الماضي بنسبة 34,8% عن العام الذي قبله 2012م.. وأوضح التقرير بأن تلك الجرائم سجلت في (8) محافظات, تصدرتها حضرموت بعدد 16 جريمة, يليها المهرة بعدد 6 جرائم بينما أمانة العاصمة فقد احتلت المرتبة الثالثة بوقع 3 جرائم, يليها إب بواقع جريمتين, لتسجل جريمة واحدة لكل من محافظة (عدن, لحج, الضالع, سيئون)

وفاة أم مع 4 من أبنائها في حادثة حريق منزل بعتق شبوة

قالت شرطة مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة إن طفلين من أفراد الأسرة التي شب حريق في منزلها قد توفيا متأثرين بحروقهما البليغة ، فيما لا يزال شقيقهما الرضيع البالغ من العمر 8 أشهر يتلقى العلاج في المستشفى وحالته مستقرة .

موضحة إنها كانت قد ذكرت عن طريق الخطأ أن رب الأسرة وهو المدعو محمد ناصر مشرف قد لقي حتفه في حادثة الحريق ، والصحيح أن رب الأسرة هو مغترب ويقيم في السعودية .

وبذلك يكون عدد المتوفين في الحادثة 5 أشخاص هم الأم وابنتها الشابة (20 عاما) بالإضافة إلى 3 أطفال من أفراد الأسرة تتراوح أعمارهم بين 8-4 سنوات .

الجدير بالإشارة أن التحقيق الأولي في الحادثة كشف إن الحريق ناجم عن التماس كهربائي ، نشر مركز الإعلام الأمني أمس تفاصيله .

مدير عام التخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية يؤكد لـ (قضايا وناس)..

نسعى لإنشاء منظومة الربط الشبكي ومركز معلومات متكامل

لقاء/ وائل شرحة

أكد مدير عام التخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية العميد الدكتور / عبد المنعم الشيباني على أن المواطنين الراضون عن الخدمات التي يقدمها رجال الأمن لا يتجاوزون 34% من المواطنين بينما البقية مستائين مما يقدمه رجال الأمن.. مشيراً إلى أن اليمن بحاجة إلى ما يقارب 70% من أقسام الشرطة المتكاملة والمؤهلة. وقال العميد الشيباني إن الوزارة ستنفذ العديد من الخطط والاستراتيجيات لتحقيق الأمن والاستمرار, منها إيجاد حزام أمني لتحديد النقاط والمداخل.. منوهاً بأن الوزارة تسعى إلى إنشاء شبكة الربط الشبكي ومركز معلومات متكامل بحيث يتمكن صاحب القرار من الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة واتخاذ القرارات المناسبة بأسرع وقت لحل الكثير من المشاكل.. المزيد في السطور التالية..

- نحن بحاجة إلى 70% لأقسام شرطة جديدة حتى يتحسن الأداء الأمني

*** لو تحدثنا في البداية عن أبرز المهام التي تقوم بها الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم ؟**

- الإدارة العامة للتخطيط تعد من أهم الإدارات في وزارة الداخلية باعتبارها الجهاز الذي يقوم بإعداد الخطط للوزارة بمكوناتها المختلفة, ومن مهام هذه الإدارة إعداد التقارير التقييميه السنوية وأيضاً تقارير الإحصائيات والجرائم والحوادث المرورية.. وهذا يعتبر من أهم الاختصاصات والواجبات الملقاة على عاتق هذه الإدارة.

*** ما هي خطتكم المستقبلية للوزارة؟**

- قبل فترة ليس بالبعيدة عقد المؤتمر الثاني والعشرون لقيادة وزارة الداخلية.. ومن أهم ما تم مناقشته في هذا المؤتمر السنوي خطة الوزارة للعام الجديد.. وخطة الوزارة لهذا العام حملت في مضامينها جزء هام من مخرجات الحوار الوطني فيما يتعلق بالجيش والأمن, بحيث يكون هذا العام هو عام تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.. بالإضافة إلى أن الخطة تركز وبشكل كبير على الجوانب الأمنية والخدمية.

*** هل تعتقد أن هذا العام سيكون مختلفاً عن الأعوام الماضية في جانب الأمن والاستقرار ؟**

- نحن متفائلون بأن يكون هذا العام أفضل من السابق وأن تكون نسبة رضاء المجتمع عن أجهزة الشرطة أكثر من السابق, خاصة بعد أنتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي حل الكثير من الإشكاليات التي تمس الجانب الأمني والمجتمع وكذا الصراعات السياسية ستخف كثيراً بعد مخرجات الحوار وقرار مجلس الأمن.. وهناك تفاعل كبير من القيادة في العمل والخروج بالوطن مما هو فيه وتحقيق الأمن والاستقرار الذي يرتبط تحقيقه على أرض الواقع بتفاعل وتعاون ثلاثة محاور وهي " الأمن والشرطة, المجتمع, القضاء" خاصة القضاء الذي يحال إليه المجرمين, لأنه في حال ضبط رجال الأمن للمتهمين والقضاء يفرج عنهم لا يفيد ولا يدعم تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة.

*** هناك انعدام ثقة بين المواطن ورجل الأمن... ما تعليقك على ذلك ؟**

- مدركين ذلك الأمر, خصوصاً أن الدراسات التي عقدها المركز اليمني لقياس الرأي والتي بينت لنا الكثير في جانب العلاقة بين المجتمع والشرطة منها عدم رضاء المواطنين من الخدمات التي تقدمها الشرطة.. إذ أن الدراسات توصلت إلى أن 36% من المواطنين هم راضون عن رجال الشرطة وما يقدموه من خدمات و64% غير راضين..

وترجع أسباب انعدم الثقة إلى ثقافة سائدة مسبقاً أن الشرطة جهاز قمعي موغل بالفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية.. ونحن ندرك ذلك الأمر حتى جعلنا من الأسس الرئيسة في إعادة هيكلة وزارة الداخلية إنشاء جهاز المفتش العام الذي يعول عليه كثيراً في تحسين العلاقة بين المواطنين وأجهزة الشرطة, كون ما سيمنح المفتش العام من اختصاصات في إعادة تقييم وتحسين أداء الشرطة ستحسن العلاقة بين المجتمع ورجال الشرطة وتحسين خدمات الشرطة أيضاً.

*** ما هو أكبر مشروع سينفذ في المستقبل القريب لوزارة الداخلية ؟**

- في الحقيقة نحن ندرك أن حجم الإمكانات المتاحة لنا محدودة ولا تساوي طموحاتنا ولا نستطيع تجاوز الواقع.. لكن من أهم مشاريعنا المستقبلية تتمثل في مشروع الربط الشبكي وإنشاء مركز معلومات متكامل بحيث يستطيع متخذ القرار الحصول على المعلومة بشكل سريع واتخاذ قرارات بناء على تلك المعلومات.. إلا أن هذه المنظومة تحتاج إلى إمكانات مادية كبيرة وهناك مساعي من أجل تقديم الدعم والعون من قبل أشقاء وأصدقاء اليمن لأنجاز هذا المشروع الذي يعتبر من أهم مشاريعنا, وبإنجازه سيكون قطعنا خطوة كبيرة في مجال إيجاد منظومة لجهاز الشرطة.

*** من خلال الإحصائيات التي تصلكم ما أكثر الجرائم والحوادث التي يشهدها المجتمع ..؟**

- أكثر ما يصلنا من أرقام هي الحوادث المرورية التي تعتبر العدو الصامت الذي لا نستعد له ولو قسنا ضحايا هذه الحوادث لوجدنا بأنها تفوق وتتجاوز كل الحوادث, لكنها لا تلقى أي اهتمام. ويجب علينا هنا أن نعيد النظر في شبكة الطرقات التي تشارك بوقوع الحوادث خاصة في الخطوط الطويلة, وأما داخل المدن فهي بسبب ضيق الخطوط وذلك بسبب عدم التخطيط المستقبلي الصحيح لها..

والقضية الثانية هي حوادث الإرهاب والتي لا تقارن بالحوادث الأخرى من جانب العدد, وإنما من جهة تأثيرها النفسي على المجتمع والتي تعادل الحادثة الواحدة منها 100 حادثة أخرى, لأن المجتمع يركز على تلك القضايا بسبب تركيز الإعلام عليها وهذا ما يزيد ويساهم في بث الرعب في نفوس المواطنين, خصوصاً حين تكون الأخبار خالية من المعلومات الدقيقة والصحيحة, وإنما تبثه كل وسيلة بحسب توجهاتها وبما يخدم ويدعم سياسة التيار التابعة له.. وأعتقد أنه في بلادنا فقط يعتبر الإعلام عدوا وطنه..وقد يتساهل البعض بذلك الأمر وما يخلفه على أرض الواقع فقد توقف الاستثمار والسياحة بسبب الزوبعة التي يضخمها الإعلام لابسط الحوادث.

*** بالنسبة للحوادث المرورية ما هي الخطة التي أعدتها الإدارة بشأن ذلك ؟**

هناك استراتيجية لهذا الأمر وتنفيذها يتطلب إمكانات مالية.. وكل الإستراتيجيات التي نعدها بحاجة إلى مبالغ مادية هائلة ولا تستطيع البلد في الوقت الراهن وفي الظروف التي تمر بها توفيرها.

واذا أردنا أن نحد من حوادث المرور علينا أن نعيد النظر في شبكة الخطوط البرية المخالفة للمواصفات والمقاييس حتى الطرق الحديثة ذات طبقات رقيقة, وذلك لا ندري هي بسبب أنعدام الرقابة أو أن التكاليف المالية تكون كبيرة جداً مما يجعلهم يقبلون بأقل موصفات, وهذا أعتقد ولو أحسنا الظن بأن الإمكانات المالية هي السبب.. إلا أنه ومهما تعددت الأسباب فالنتائج كارثية وموثرة.

*** لو تحدثنا عن خطة إعادة تقسيم العاصمة..؟**

- هناك مشروع لإستراتيجية أمنية جديدة خصوصاً بعد زيارة رئيس الجمهورية بالإصلاحية المركزية بصنعاء (السجن المركزي سابقاً) ومشاهدة ما حدث فيها.. ومضامين خطة إعادة تقسيم العاصمة إلى مربعات أؤكد بأن الاستراتيجية ستضمن حزاماً أمنياً على مستوى الجمهورية بالكامل لتحديد نالنقاط والمداخل المطلوب تعزيز الأمن وقدرات الجيش والأمن فيها، ولا يمكن الحديث عن كل ما ورد في تلك الخطط التي ستحد من الجرائم وتساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.. وهناك خطط كثيرة جداً قد تمس بعضها المواطنين ويستاؤن منها مثل انتشار رجال الأمن, إلا أننا نجد أنفسنا مجبرين على تنفيذها وهي في النهاية لصالحهم ومن أجل أمنهم..

*** هل ما تضعون من الخطط كافية لتحقيق الأمن والاستقرار ؟**

- أريد هنا أن أؤكد بأنه مهما بلغت خططنا وجهودنا لا يمكنا تحقيق الأمن والاستقرار ما لم يكون هناك جهد مجتمعي مشترك..لأن من ينفذ الجريمة هو من المجتمع ويقبع بين المجتمع, فعدم مساعدة المواطنين رجال الأمن بالإبلاغ لن يستطيع تحقيق شيء..وبالتالي نحن بحاجة إلى إزاحة البس لدى المواطن الذي يعتقد بأن تحقيق الأمن من مهام الشرطة فقط فهذا خطأ كبير ولا بد من تصحيحه لدى المواطنين وتوعيتهم بأن تحقيق الأمن يقع على عاتق الجميع وأنه يجب أن يكون لدى الجميع حساً أمنياً.

دراسات بحثية أكدت لنا أن 66% من المواطنين ليسوا راضين عمّا تقدمه الشرطة

خصصنا إمكانيات هذا العام لاستكمال كل المشاريع المتعثرة

هناك قصور في البحث الأمني وهذا ما يجعل عملنا غير متكامل

تحقيق الأمن يرتبط بتعاون المجتمع والقضاء ورجال الشركة

*** ماذا عن الشرطة المجتمعية ؟**

- الشرطة المجتمعية معناها أن يكون هناك جهاز مشترك من المجتمع والشرطة لتحقيق الأمن, بمعنا أن الشرطة تحقيق الأمن للمواطن الذي يجب عليه أيضاً المشاركة والمساهمة بالإبلاغ..وتتطلب الشرطة المجتمعية أن تكون أقسام الشرطة نموذجية ومتكاملة وتكون معها علاقة مع السكان في الأحياء بحيث تكون علاقة مشتركة ونقطة تواصل فيما بينهم, بمعنا إعادة النظر في أقسام الشرطة بحيث تستوعب فكرة الشرطة المجتمعية.

***هل أقسام الشرطة الحالية كافية برأيك ؟**

- ما هو موجود من أقسام ومراكز الشرطة غير كافية, فالموجودة لا يغطي إلى 30 % من المراكز المتطلبة أي أننا بحاجة إلى 70 % من مراكز الشرطة المؤهلة والمتكاملة من أجل الوصول إلى الحد المعقول لجوانب الأمن والشراكة والتعاون, وذلك ليس في المدن فقط بل في كل مناطق الجمهورية بشكل عام.

*** هل لديكم خطة لإيجاد بنية تحتية لمناطق الأمن وأقسام الشرطة ؟**

- هناك خطة استراتيجية للوزارة من عام 2013م وحتى 2025م من ضمنها إعادة النظر في أقسام ومراكز الشرطة الحالية وإعادة تأهيلها وإنشاء مراكز وأقسام جديدة والاهتمام بمديريات الشرطة باعتبار الأمن يضعف في المديريات والمراكز البعيدة ويتواجد في المدن فقط, وهناك اتجاه ضمن خطة الوزارة الإستراتيجية لإيجاد هذه المراكز, ونحن على تفاؤل وأمل كبير جداً أن يكون هناك تعاون في إيجاد هذه المراكز لأن الإيرادات والاعتمادات الخاصة بالوزارة غير كافية ولا نستطيع أن نعمل من خلالها شيء, لأن ميزانية الداخلية تذهب رواتب وأجور في المقام الأول, والميزانية التشغيلة لا تتجاوز 10% من الميزانية.

*** هناك الكثير من المشاريع متعثرة وهي تابعة للداخلية ولم تنفذ بعد.. ما ذا عنها ؟**

- صحيح أن هناك مشاريع متعثرة ونحن قد حددنا ميزانية هذا العام لاستكمال المشاريع المتعثرة.. وهذه المشاريع تعثرت بسبب ما خلفته الأزمة الماضية من ارتفاع الأسعار في المواد الخاصة بتنفيذ المشاريع مما جعل المقاولين يطالبون برفع النسبة.

*** ما هو المستوى الأمني الذي وصلنا إليه ؟**

- بالنسبة لنا في الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم نحلل ما يأتي إلينا من إحصائيات وأرقام ومعلومات متعلقة بالجرائم والحوادث في الوضع الراهن..وهناك قصور في قضية البحث العلمي في هذا الجانب ومن المفترض أن يكون التحليل أكثر دقة ويخرج بمعالجات للمشكلة.. ونحن نقر ونعترف أن هناك قصور في هذا الجانب, رغم طموحنا الكبير في التحليل الدقيق, لذا تجدنا نعتمد دائماً على مراكز البحوث العملية, وقد كانت هذه الإدارة سابقاً الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم والبحوث بحيث أنها كانت تهتم بالأمور البحثية, والآن فيه مركز بحوث بكلية الشرطة والذي يعول عليه كثيراً, ونحن نزود هذا المركز بالإحصائيات والأرقام والمعلومات كي يتمكنوا من التحليل الدقيق والوقوف على أسباب المشاكل وإيجاد الحلول لها وكيفية الحد منها.. ونحن الآن نكتفي بالرصد, دون البحث عن الأسباب والحلول مما يجعل عملنا غير مكتمل.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد أوصت قيادة الوزارة خلال المؤتمر الثاني والعشرون لقيادة وزارة الداخلية باعتماد البحث العلمي في معالجة المشاكل والمعوقات الأمنية والقيام بإجراء الدراسات والتحليل للأرقام والإحصائيات وإيجاد معالجات لها.

*** ما الذي تريد قوله في نهاية هذا اللقاء ؟**

- نريد أن نحقق الأمن والاستقرار لأن التنمية والاستثمار في البلد موقفة ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية بدون أمن واستقر وبذلك سنظل ندور في حلقة مفرغة..لذا نحن نؤكد ونشد على الجميع أن يكونوا صفاً واحداً من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

ولا بد أن تساهم ثلاث جهات في ذلك (الشرطة, والمجتمع, والقضاء) في تحقيق الأمن والعدالة في المجتمع وإذا عملت هذه الأطراف بجد فإننا سنحقق الأمن الذي سيخلق تطوراً في التنمية وهذا سيخلق ويعكس تحسناً في وضع المواطن ورجل الأمن الذين يشكون من مستوى دخلهم, ومن أجل تحسن دخل رجال الأمن والشرطة لا بد أن تكون هناك تنمية مرتبط وجودها بالأمن والاستقرار وإيجاد الأمن مرتبط بتعاون المجتمع..

تصوير / عادل حويس

من ملفات الشرطة:

لُعاب الغدر الدامي..!!؟

■ عرض وتحليل/ حسين كريش

• المجني عليه (كمال) بعد قتله

بمجرد رؤيته للمنظر لم يستطع إمساك نفسه ..سال لعابه، وتكهرب جسده ..تزاحمت الأفكار في رأسه، وتراكمت الأحلام في مخيلته .. تدافعت وساوس الشيطان وتدفقت كسيول لتغمر كل حواسه وتستولي على ما بداخله وتفكيره ..إن ما رآه لم يكن بالسهل ليمر مرور الكرام على من هو في مثل وضعه وظروفه دون أن يترك أثره عليه ويجعله ينقلب رغماً عنه على ما حوله ..تمكنت منه وساوس إبليس اللعين، واستغرق يفكر فيما لو أتيحت له الفرصة وحصل على ما رآه لاشك أن كل شيء في حاضره ومستقبله سيتغير، وستتحقق كافة أحلامه .. تنامت الفكرة في ذهنه وتبلورت حتى أمست قراراً عقد العزم على تنفيذه في أقرب فرصة مواتية ..ثم استقر تفكيره على أن يكون التنفيذ بذات الليلة .. فانتظر إلى وقت بعد منتصف الليل، ثم قام بارتكاب جريمته بمباغته الشاب وضربه على رأسه ضربات متتالية بآلة حديدية ثقيلة حتى أحاله إلى جثة ساكنة، وبعد ذلك قام بإسالة سائل البترول في المكان وإشعال النار به بهدف إزالة معالم الجريمة وآثارها ..ولكن .. و ..وهاهي أحداث الجريمة وتفاصيلها من بدايتها..

حوالي السابعة صباحاً كانت الساعة من ذلك اليوم الجمعة أوائل يناير من العام الجاري 2014م حينما تبلغ الضابط المناوب بإدارة أمن مديرية بني مطر بمحافظة صنعاء، عن وجود حريق في محل لبيع أدوات بناء بمنطقة سوق "متنة" الكائن بنطاق مركز المديرية،، وإصابة أو احتراق شخص شاب هو ابن صاحب المحل بداخله..

فانتقلوا من أمن المديرية إلى المكان عقب هذا البلاغ، ومنهم المناوب مع ضابط البحث وكذا بعض الأفراد من المديرية، والذين وصلوا إلى هناك ووجدوا في ساحة السوق حشداً غفيراً من المواطنين المتجمعين أمام المحل الذي تعرض للحريق أو لاشتعال النار فيه ..وكان المواطنون المتواجدون في المكان أو معظمهم قد بادروا إلى إطفاء الحريق بالمحل، ولم يعد سوى الضئيل منه وبعض الدخان المنبعث من داخله، فسارع رجال شرطة المديرية للمشاركة مع المواطنين لإطفاء بقايا الحريق .. وبحثوا هناك عن المصاب (ابن صاحب المحل)، ولم يعثروا عليه بداخل الدكان، وقيل لهم أنه تم إسعافه قبل وصولهم من قبل أحد إخوانه وبعض المواطنين إلى مستشفى "متنة" ، ومنه إلى المستشفى الجمهوري بصنعاء، نظراً لأن حالته كانت خطيرة وميؤوسة، ومستشفى "متنة" ليست لديه الإمكانيات ولا حتى الجزئية والنسبية لاستقبال الحالات المتطورة السيئة..

فقام شرطة المديرية بعد إطفاء الحريق وإخراج بقية المواطنين من المحل بإلقاء نظرات فاحصة على داخله، فلاحظوا هناك بعض الآثار المريبة التي تثير الشبهة، وتشير إلى أن الواقعة ربما تكون جنائية بفعل فاعل وليست مجرد حادث حريق عرضي .. فتركوا كل شيء على حاله في المحل آنئذ وقاموا بإغلاقه، وتطويقه (تحريزه)، وإبلاغ عمليات أمن محافظة صنعاء، وطلب مختصي الأدلة الجنائية من مباحث المحافظة لإجراء المعاينة الفنية للمحل وللشخص المصاب الذي أسعف إلى المستشفى الجمهوري بصنعاء ولم يعرفوا بعد نوعية حالته..ثم مكثوا على اتصال من ذلك.. في الوقت الذي اهتم ضابط البحث بجمع ما أمكن من المعلومات حول الحادث من خلال سؤال المواطنين المتواجدين في المكان والسوق.. وأثناء ذلك وصل بلاغ من المستشفى بصنعاء يفيدهم بأن الشاب المصاب والذي اسمه/كمال أحمد الشعباني «المطري» قد فارق الحياة قبل إيصاله للمستشفى، وأن ثمة إصابات وآثار نزيف دماء ظهرت على جثته بعد الكشف عليها من قبل الأطباء في المستشفى، مما يدل على أن الواقعة ليست حادثة حريق بفعل القضاء والقدر، ولكنها جريمة قتل بفعل جنائي متعمد. فقام ضابط البحث ومن معه في المكان على إثر هذا البلاغ بضبط عدد من الأشخاص المتواجدين بالسوق، وبالأخص أصحاب المحلات المجاورة والمقابلة لمحل الواقعة والذين ثبت أنهم باتوا ليلتهم «ليلة الواقعة» في المحلات بالسوق وكذا بعض العاملين المسترزقين والمتواجدين فيه والذين هم من خارج المنطقة، إضافة إلى ضبط بعض الأشخاص من أهالي نفس المنطقة والمديرية حتى وقت العصر من نفس يوم الجمعة تم